

# المكتبة الشعبية

الكتاب السادس

## المراة

لن تعود  
إلى البيت

أمينة شفيق



# المرأة لن تعود إلى البيت

أمينة شفيق

المكبة الشمية (٦)

---

الناشر  
دار الثقافة الجديدة  
٣٢ ش صبرى أبو علم / القاهرة / ت ٧٤٢٨٨٠

---

بعد أكثر من ستين عاما على حصول الفتاة المصرية على حقها في التعليم العام المتساوي لتعليم الفتى ، وبعد أكثر من ستين عاما أخرى على خروج المرأة المصرية للعمل المنظم والمدفوع الأجر ، وبعد أكثر من ٥٣ عاما على صدور القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٣٣ ، أول قانون ينظم تشغيل النساء ، تطفو آراء على سطح المجتمع المصرى تطالب « بعودة المرأة الى البيت » . وقد استفزت عبارة « عودة المرأة الى البيت » الأغلبية الغالبة من نساء مصر العاملات ، وخاصة تلك الشريحة المهنية منهن ، فالعبارة ذاتها تحمل في طياتها وبين كلماتها وفي ثنايا حروفها ، ذلك المضمون المتخلف لعلاقة الرجل بالمرأة . فهي تعطى انطباعاً وإحساسا عاما ان شخصا ما — وهو رجل بالطبع — يقف على باب الأماكن التي تعمل فيها النساء مشيرا بإصبعه اليهن وقاللا « روى .. انت طالق من العمل .. عودى الى بيتك » .

تولد عبارة « عودة المرأة الى البيت » صورة كاريكاتيرية لمجموع من النساء العاملات ، وقد حملن متاعهن وبدأن يتركن العمل الانتاجى ويتجهن الى المنزل .. وهى ذات الصورة التى تتكرر عندما يحلف الزوج يمين الطلاق على زوجته ، فتحمل متاعها وتمسك بأيدي أبنائها « ودمعتها على خدها » وتخرج من بيت الزوجية الى بيت أبيها . اليس ذات الصورة تقريبا ..؟!

نعم .. لقد استفزت عبارة « عودة المرأة الى البيت » جموعاً غفيرة من النساء ، ربما لأنها تحمل هذا الاحساس الذى ذكرته . وهن فى إستفزازهن على حق . ففى الوقت الذى تطالب فيه المرأة بإعادة النظر فى علاقات وقوانين الأسرة المصرية بحيث يعاد

صياغتها على أسس من المساواة والتعامل والتضامن والاحترام المتبادل ، تخرج علينا هذه الآراء لتقول بصراحة إن العمل الإنتاجي « سيطلق » المرأة العاملة ويحولها الى مجرد ربة بيت ، مرة أخرى .

### بماذا يبرزون الدعوة ؟

من وجهة نظر هذه الآراء ، عمل المرأة هو السبب ، وراء كافة هذه المشاكل الطافية على سطح المجتمع .

الشباب يرتكب الجرائم ، لأن الأمهات العاملات لا يمتلكن الوقت الكافي لتنشئته تنشئة صالحة . الشباب يتعاطى المخدرات لأن الأمهات العاملات تركته مع المخادعات واللدائد وذهن الى العمل ، الشباب يفشل في الدراسة لأن الأمهات العاملات لا يجدن الوقت الكافي لمتابعة دروسه في المنزل . الاتوبيسات مزدحمة لأن النساء العاملات يملأنها . البطالة موجودة في صفوف الذكور لأن الإناث حصلن على كل الوظائف . العمل في الجهاز الاداري يتعطل لأن النساء العاملات يفضلن شغل التهيك والإبرة والكروشيه « وتجميع البامية » في المكاتب . أسباب كل فساد وخلل في المجتمع يعود الى خروج المرأة وانخراطها في العمل الانتاجي .

ولكن للحق أقبحا على بعض المشاكل بعيدا عن التأثيرات السلبية لعمل المرأة . مشاكل مثل انخفاض سعر البترول ، وارتفاع مديونية الدول النامية ، واختفاء الأرز في بعض شهور العام وطفح المجارى في معظم أزقة وحوارى العواصم . هذا للحق ، وحتى لانظلمهم .

وحتى لانظلمهم أيضا ، فإنهم لم يعممو المطلب الذى هو « عودة المرأة الى البيت » بحيث يعنى عودة كل الأنثى الى البيت وعدم خروجهم منه لأى سبب . لقد حددوا مطلبهم في عودتها من العمل الى البيت . بمعنى عدم التحاقها بالأعمال المختلفة التى انخرطت فيها بداية من ستين عاما مضت . أما مثلا عودتها من المدرسة أو الجامعة الى البيت . فهذا مالم يناقشوه . معنى ذلك .. واذا صدق الاستنتاج .. إنهم

مع تعليم المرأة ولكن ضد عملها الانتاجى . لذلك ، شكرا لهم ، إذا كانوا يبنون الوقوف عند هذا الحد .

لقد فصلوا بين التعليم والعمل . أبقوا على التعليم حقاً لها ولكنهم عزلوها — أى المرأة — عن حق العمل الانتاجى .  
والملءش ، أنهم ، فى بعض الاحيان ينقسمون .

فى البعض منها ، يقولون إنهم يودون أن يحافظوا على هذا الكائن « الرقيق » بعيدا عن جهد العمل المهنى وشقاؤه . فالمرأة التى هى ذلك الانسان الرقيق لا يصح أن تتركب الأتوبيس المزدحم أو أن تقف أمام الآله أو أن تعمل فى معمل اختبارات أو أن تسهر فى وردية مستشفى لأنها مخلوق رقيق لابد من الحفاظ عليه « فى ورق سلوفان » بعيدا عن المؤثرات الخشنة التى خلق لها الرجال .

وفى البعض الآخر ، يقسمون تلك الأعمال الى أعمال تصلح للنساء وأخرى تصلح للرجال . المرأة تستطيع أن تعمل مدرسة ، وتلازمها مهنة التمريض ، ولأمانع من أن تتولى أعمال السكرتارية ، ويأخذوا لو نظمت نهارها بين أعمال المنزل واشغال الأسر المنتجة مثل حياكة الملابس وعمل المربات والمخللات .

هكذا ، مرة يقفون ضد عمل المرأة الانتاجى المباشر ، ومرة أخرى يحاولون محاصرتها فى مهن وأعمال بذاتها . لكل منهم دعواه وإدعاؤه . ولعل منهم نظرته الى ذلك الجنس الآخر الرقيق ، الحساس الضعيف البنية والأعصاب .

وتحت أى إدعاء ، فإنهم ينسبون أنفسهم أولياء لأمر نساء مصر ، دون التدقيق فى حقيقة وضع المرأة المصرية فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وأكثر من ذلك .. فإنه لا يدققون — سواء عن عمد أو عن تلقائية سطحية — فى حقيقة وملابس تطور المجتمع المصرى ذاته تجاه الأهداف التى ينشدها . إنهم يطرحون أفكارا تحلى عنها رفاة رافع الطهطاوى منذ أكثر من قرن من الزمان . منذ أن ذهب الى باريس ودرس تطور المجتمع الصناعى الحديث وتعرف على دور المرأة فيه . ولمس أهمية جهد المرأة الانتاجى فى دعم حركته .

نعم لأنهم يطرحون أفكارا تخلى عنها أبو المثقفين المصريين وشيخهم جميعا .  
كذلك يطرحون أفكارا تخلى عنها نجيب باشا الهلالى وزير المعارف العمومية فى  
بداية العقد الأربعينى . وذلك عندما خرج صباح أحد الأيام بقراره الوزارى الشهير  
الذى سمح للمعلمة المصرية بالزواج والاحتفاظ بعملها فى الوزارة .. وباتت نساء  
منذ ذلك التاريخ قادرات على الجمع بين العمل الانتاجى والوظائف الاجتماعية  
الطبيعية . إنهم يرجعون إلى الوراء ، إلى ما قبل نجيب الهلالى ورفاعة الطهطاوى .

قضية خروج المرأة الى العمل الانتاجى وانخراطها فيه لم تعد قضية فردية تهم هذه أو  
تلك من النساء . إنها قضية اجتماعية اقتصادية . قضية تحويل مجموعة بشرية فى المجتمع  
— تمثل من حيث التعداد نصفه — من كونها مجموعة مستهلكة تعيش على ناتج عمل  
النصف الثانى وتستهلكه ، الى كونها مجموعة يسهم جزء كبير منها فى صنع الخيرات  
المادية التى « يستهلكها الشعب » إنها قضية العبور بالمجتمع من درجة تخلف معينة الى  
درجة تطور أرقى تتحقق فيها نسبة أعلى من الاشباع المادى العام . إننا نظلم كلاً من  
المرأة والمجتمع اذا ماناقتنا مشاكل كل منهما منفصلة عن مشاكل الآخر . كذلك إذا  
مانعنا عن تطور أى منهما منفصلاً عن تطور الآخر . الاثنان واحد لا يمكن تجزئتهما  
الى جزئين أو تقسيمهما الى قسمين .  
كيف .. نناقش هذا الكيف ؟

### [ نعم للمريديس .. ولا للحرار ]

أعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ كعام عالمى للمرأة . كان ذلك  
بناء على اقتراح تقدم به كل من الاتحاد النسائى الديمقراطى العالمى والاتحاد العالمى  
للنقابات الى الدكتور كورت فايلدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة حينذاك . فى إطار  
هذا العام نظمت مجموعة من المؤتمرات العالمية والاقليمية والوطنية العديدة ، كان منها  
المؤتمر العالميان فى كل من برلين والمكسيك ، ثم مجموعات من اللقاءات الاقليمية  
والوطنية لا يمكن حصر عددها بسهولة . الذى يهمنى فى هذا الشأن ذلك النشاط



الاقليمى العربى . ضم هذا النشاط ندوة فى مركز سرس الليان للتعليم الوظيفى الخاضع لمنظمة اليونسكو ، حملت عنوان « المرأة والتنمية الريفية » كُتبت من المشاركات فيها .

كان ضمن المشاركين ، أستاذ جامعى تولى بعد ذلك منصبا هاما ، كما تولت زوجته ، الأستاذة الجامعية ، موقعا سياسيا اكبر أهمية . كنت أعرف الزوجة ، فقد شرفتنى عدة مرات بتوصيلى الى منزلى فى سيارتها المرسيدس الرائعة . كانت تقول ان السيارة ، التى تشرفت بركوبها ، هدية من زوجها عندما عمل فى أحد الأقطار الخليجية . لم يكن لدى أى اعتراض على فكرة قيادتها السيارة المرسيدس أو لفكرة إهدائه زوج سيارة لزوجته . طالما كانت الهدية من ناتج عمله .

فى الندوة ، فى سرس الليان ، شرحت الارتباط العضوى بين الوضع الاقتصادى والاجتماعى الذى تعيشه الريفية وبين تحلف العلاقات الانتاجية الزراعية ، وكذلك تحلف أدوات الانتاج فى الزراعة .

فالتاج الزراعى فى الريف المصرى الحالى لا يمكن أن يضمن للعاملة الزراعية أو للفلاح التى تعمل ضمن أسرتها ، أجرا عاليا ولا يمكن أن يكسبها حقوق عمل اجتماعية مثل المعاش ، طالما استمر هذا الناتج منخفضا ، وأشرت الى أن سبب انخفاض هذا الناتج يعود الى تفتت الملكيات الزراعية الى ملكيات قزمية وكذلك الى سيادة العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية فى الريف وان هذا التفتت وتلك العلاقات يحولان دون تطوير الزراعة المصرية . فالجزار الآلى لا يمكن أن يحرق نصف فدان أو ثلاثة أرباع الفدان ، الآله المتقدمة التى هى البديل عن المحراث الفرعونى أو الساقية أو الطنبور ، لابد وان تعمل فى مساحات واسعة . ثم شرحت كيف ان التعاونيات الزراعية هى الوسيلة والادارة لتجميع هذه الملكيات القزمية وان التعاون الزراعى الانتاجى هو البديل لتلك العلاقات الانتاجية المتخلفة . ثم بينت ان الوحدة الزراعية الكبيرة هى التى ستفتح أوسع الافاق أمام تطوير الزراعة المصرية وهى ستكفل حقوق العمل الاجتماعية لعامل الزراعة وللعاملة الزراعية للفلاح والفلاحه .

بعد ان أنهيت من شرح وجهه نظرى ، فوجئت بالأستاذ الجامعى يوجه الى —

وبشكل استفزازى — سؤالا :

— يعنى سيادتك عايزه الفلاحة المصرية تسوق الجرار ؟

أجبت : وليه .. لأ ؟

فرد سريعا : ياسلام .. إزاي بقى ؟

كان ردى اكتر استفزازا .. قلت : « زى مالاأستاذة الجامعية بتسوق المرسيدس فى

شوارع العاصمة !! »

« بلع » الرد وسكت ، الى أن انتهت جلسة ذلك اليوم . فمال على أحد الأصدقاء

المشتركن ، له ولى ، وقال : « الصحفية دى .. شيوعية » .

فرد الصديق المشترك .. « إيه يادكتور .. إيه دخل الشيوعية فى العرييات

المرسيدس ..؟! »

مساحة خلاف واسعة ، تفصل بين أناس ينظرون الى المرأة المصرية كرصيد أساسى

فى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وبين آخريين يودون الإبقاء عليها فى اطار هامشى

لتقدم شكل .

المرأة العاملة فى الزراعة ، تعمل فى الزراعة ، منذ أن وجدت الزراعة واقتصادها

المستقر فى المجتمع المصرى . هى أولى المنتجات المصريات . وهى أولى المنتجات فى كل

تلك البلدان التى امتلكت أنهارا وشكل الاقتصاد الزراعى فيها قاعدة لحضاراتها

القديمة . وإذا كانت أجهزة الدولة تنكر على هذه المنتجة الأولى حقوقها فى الأجر

المتساوى والمعاش والتعليم وسبل النمو وكذلك تسجيل عددها فى الإحصاء العام، فهذه ليست

مشكلة المرأة وإنما مشكلة جهاز الدولة ذاته .. لأنه جهاز متخلف، فسواء اعترف هذا

الجهاز بها أو لن يعترف ، فهى هناك ، فى الحقل ، تعمل وتكدح ويتصبب جبينها

عرقا . وهى تسهم فى صنع الانتاج السلمى الزراعى . الذى يهمننا ويشغل بالنا — نحن

— هو كيف نظورها من خلال تطوير أسس وقواعد هذا الانتاج .. يعنى علاقات

الزراعة وأدواتها .

لأنصوّر أن الأستاذ الجامعى الذى ناقشنى بإستفزاز والذى أجبت عليه استفزاز ،

يعترض على « خروج المرأة إلى العمل » . ذلك لأن زوجته « شخصا » تعمل .

ولكنه — وهذا تصورى — يرى العمل فى حدود أنه حادثة فى حياة الفتاة التى تتعلم وليس قاعدة عامة يمكن أن تنحرف فيها جموع النساء القادرات عليه والراغبات فيه . إنه يرى تقدم المرأة فى إطار الشكليات وفى حدود الفئات العليا ، أما نحن فنرى عمل المرأة وتقدمها فى الأساسيات الواسعة وفى صفوف عامة الناس . ونحن نرى النساء كمجموعة بشرية إنسانية كبيرة لها حقوق وعليها واجبات ، وهو يرى النساء كأفراد . لذلك تختلف توجهات كل منا تجاه كل مشاكل النساء . لأن النظرة إليها كمجموعة بشرية إنسانية تشكل نصف المجتمع بدفع بنا الى الخوض فى مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية فى إطار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكلية للمجتمع .

كم كنت أود لو أنه لم يعاملنى باستفزاز ولو أنه جلس معى فى حوار هادئ لأعبر له عن رأى المتكامل وهو اننى تمنيت دائما ان توجه الدولارات التى أشتري بها المرسيدس الفارهة ، الى شراء خمسة جرارات زراعية . كان يكفى أن يهدى زوجته سيارة مصرية صغيرة . وبذلك كنا قد خفضنا من ازدحام شوارع القاهرة ، كما كنا قد أسهمنا فى زيادة الانتاج الزراعى ، ولو بنسبة صغيرة .

يصعب على أية امرأة عاملة تملك بعض القدرات الذهنية التى تؤهلها لإدارة حوار اجتماعى حول موضوع عمل النساء فى أى مجتمع ، ان تشارك فى مثل هذه الحوارات . يعود السبب الى اننا كنا — وكان ذلك خطأ منا — نتصور ان انحراط النساء المصريات فى العمل الانتاجى بات حقيقة موضوعية ومحلية مستقرة فى هذا المجتمع . فهل بعد كل هذه السنوات ، وهل بعد وجود كل هذا العدد الضخم من الخريجات من كافة مراحل التعليم ، وهل بعد وجود هذا الكم الجيد المتواضع من النساء العاملات فى الصناعة والتجارة وجهاز الدولة ، هل بعد كل هذا التقدم المتواضع نعيد طرح المبدأ .. ثم بهذه الصورة .. ثم وبهذه الادعاءات ؟

كان المفروض ، الآن ، ان نستمر فى مناقشة دور المرأة فى دعم الاستقلال الاقتصادى ودورها فى تطوير المجتمع المصرى ، ثم وسائل مساندتها من أجل دفع عملية الانتاج . لكن يبدو أن فكرة العمل الانتاجى ذاته ، كذلك فكرة أن يعيش الفرد المصرى على ناتج جهده فحسب باتت « موضة قديمة » ومع تراجع فكرة العمل

الانتاجى وقيمته وقيمته ناتجة الاجتماعى والانسانى ، بات عمل المرأة ذاته « موضة قديمة » .

مبدأ أن تخرج المرأة — التى هى أم وزوجة — يوميا من بيتها وتقطع عنه يوميا ولساعات لتذهب الى عملها ، تنتج وتحول الى مواطنه نشطة اقتصادياً واجتماعياً ، بات ينظر إليها « كموضة قديمة » وحتى لو أصبحت موضة قديمة .. فسوف نتمسك بها .

السبب هو أننا نريد أن تتحول اكبر مجموعة من نساء مصر الى أن تصبح مجموعة كبيرة من المواطنات الصالحات ، يصنعن بكدهن طيبات الحياة ويجنبن بأنفسهن ثمار صنعهن ويسهمن فى تقدم مجتمعهن . نريد أن نستمر منتجات ... نعم نريد أن تستمر منتجات ، فنحن لم ننخرط فى العملية الانتاجية خلال القرن العشرين فحسب ، وإنما بدأ انخراطنا فى العمل الانتاجى منذ أن تواجدت الزراعة المصرية. لقد سجل برتراند راسل فى كتابه « آفاق جديدة فى عالم متغير » ان أول زراعة بدأت على ضفاف النيل . وكنا جزءا منها .. جزءا أساسيا منها .

كما سجل كتاب «المليون سنة الأولى فى عمر الانسان» لعالم الانثروبولوجيا أشلى مونتاجيو ان النساء هن اللاتي اكتشفن الزراعة، لأنهن كن القريبات من النباتات والأرض . كن المسئولات عن جمع البنور والدرنات وبذلك استطعن — فى ذلك التاريخ القديم الذى كان يعتمد فيه الانسان فى غذائه على الصيد الذى كان يقوم به الرجال وعلى جمع الدرنات الذى كانت تقوم به النساء ان يتابعن عن قرب نمو النبات ثم يلاحظن تطور هذا النمو . لأنهن كن الأقرب الى الأرض والنبات ، فقد تم اكتشاف الزراعة على أيديهن .

من هنا ، نحن نؤكد ونصمم على اصرارنا على الاستمرار فى العمل الانتاجى .

وحتى فى زمننا الحديث ، هل يمكن فصل النساء الريفيات عن العملية الزراعية الانتاجية ؟ من المؤكد أنه لايمكن ، وفى كل مراحل الزراعة . ليس صحيحا مايقال عن أن المرأة الريفية تقوم بالأعمال الزراعية الهامشية ، انها تزرع الأرض وتروبوها وتخصد

وتجنى الثمار وترعى الماشية والدواجن وتشارك فى الأعمال التجارية الصغيرة وتصنع بعض المنتجات الريفية ، وحتى تشارك فى صناعة الطوب الذى تبنى به بيتها . إنها عاملة زراعية وعاملة تراحيل وزوجة وأم .. إنها كل شئ .

مشكلة المرأة الريفية لم تكن ولن تكون فى إنخراطها فى العمل الانتاجى من عدمه . مشكلتها هى كيف تطور من وضعها الاقتصادى والاجتماعى . كيف تصفها وترفعها من نهاية السلم الاجتماعى — كما ذكرت منظمة الأغذية والزراعة فى الكتيب الذى أصدرته عام ١٩٧٥ بعنوان « النصف المفقود » ، الى درجات أعلى فى ذات هذا السلم . كيف تحصل على عائد يساوى الجهد الذى تبذله .

على أية حال ، لم يفكر نفر واحد من هؤلاء الرافعين شعار « عودة المرأة الى البيت » فى هذه الانسانة المنتجة التى تعيش ريف مصر . ذلك ليس لأنهم يودون منها الاستمرار فى العمل ، وإنما لأنهم لم يفكروا فيها أصلا . فهى بالنسبة لهم غير موجودة .. لم تدخل أبدا .. ولن تدخل فى حساباتهم الاجتماعية .

وإذا تركنا الريف بنسائه العاملات غير المعترف بهن وإنجهنا الى الحضر .. فأية امرأة عاملة تلك التى يقصدونها ؟

[ عندما يتمخض الجبل ... ]

من الحضر يتنوع النشاط الاقتصادى للنساء .. فهو يضم أولا ربات البيوت اللاتي يشكلن الغالبية العظمى من سكانه : حسب إحصاء عام ١٩٧٦ بلغ عدد الأناث فى مصر ١٧,٩٧٨,٩١٥ امرأة . وحسب هذا الإحصاء أيضا ، بلغ عدد النساء العاملات مقابل الأجر الثابت فى جهاز الدولة والتجارة والصناعة والخدمات ٣٧٤,١٢٥ امرأة عاملة .

إذا أعدنا تقسيم الرقم الأول وهو الخاص بالتعداد الكلى لنساء مصر بين ساكنات ريف وساكنتات حضر فسوف نجد ذات الإحصاء يحدد أن ريف مصر يضم

٢٩٩, ١٧٠, ١٠ امرأة وأن حضرها يضم ٦١٦, ٨٠٨, ٧ امرأة . معنى ذلك أن ريف مصر يضم عددا من النساء يفوق العدد الذى يضمه الحضر .

وإذا ما علمنا أن عدد النساء العاملات مقابل الأجر الثابت والوارد على أنه ٣٧٤, ١٢٥ امرأة عاملة لا يقتصر على النساء العاملات فى الحضر ، وإنما يمتد الى كافة النساء العاملات فى الريف والحضر معا لاستطعنا الوصول الى أن عدد النساء العاملات فى الحضر يشكلن نسبة ضئيلة من التعداد النسائى الكلى له . ذلك أن الريف يضم مدرسات وطبيبات وحكيما وموظفات فى المجموعات الصحية والوحدات المجمعمة . كما أن الحضر يضم ربات بيوت يشكلن غالبية عظمى من نسائه .

إن التقديرات الكلية لنسبة النساء العاملات الى عدد العاملين مقابل الأجر الثابت فى مصر ( ذكور وأنثى ) لا تتعدى ١٢٪ . بالرغم من تحفظ العديد منا على هذه النسبة لاعتقادنا أنها تتجاوز الحقيقة . خاصة وأن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء كان قد أصدر دراسة عام ١٩٨٤ أشار فيها الى أن نسبة النساء العاملات مقابل الأجر الثابت لا تتجاوز ٧,٢٪ من عدد العاملين فى جهاز الدولة والصناعة والتجارة والخدمات .

كما أن الحضر لا يضم النساء العاملات بأجر وربات البيوت فحسب وإنما يضم شريحة ثالثة من النساء وهن الناشطات اقتصادياً . تأتي ضمن هذه الشريحة كافة ساكنات الحضر الفقير اللاتي يقمن فيه بأعمال صغيرة هامشية فى المجتمع — كالبائعات المتجولات وصاحبات الأعمال الصغيرة كالكاكات ثلاثات المياه الغائزة أو أكشاك السجائر ومحال البقالة الصغيرة وماشابه هذه الأنشطة . بالإضافة الى تلك الشريحة من ساكنات الحضر المتيسر التى تمتلك البوتيكات ومحال الأطعمة الفاخرة الخ .

تتواجد الشريحة الأولى من الناشطات اقتصادياً فى كل حضر فقير فى العواصم والمدن ، وتتواجد الشريحة الثانية فى العواصم الكبرى .. ثم بدأت تزحف على المدن الأصغر حجما مع سيادة السوق الانفتاحية فى البلاد .

عدد هذه الشريحة من النشاطات اقتصادياً لاتظهر في إحصائنا بشكل تفصيل  
ظاهر .

المهم الآن ، أننا بصدد رقم معين يوجه اليه هذا النفر النشاطات لشعار « عودة  
المرأة الى البيت » حديثة وكلامه وهو الذى يمثل النساء والعاملات مقابل الأجر  
الثابت . الرقم الذى جاء في إحصاء عام ١٩٧٦ على أنه ٣٧٤,١٢٥ امرأة عاملة .

هنا يصدق المثل القائل « تمخض الجيل فولد فاراً » .

أمن أجل هذا الرقم المتواضع في هذا البلد النامى تشن هذه الحملة وتسخر هذه  
الأقلام تلك المساحات المطولة من النقد والنصائح . أيمكن لهذا الرقم المتواضع أن يكون  
سبب كل البلاء والمصائب .. مثل انتشار المخدرات وانحراف الشباب وزخمة المواصلات  
و« انخفاض سعر البترول وارتفاع مديونية الدول النامية واختفاء الأرز وطفح مجارى  
الأحياء الفقيرة » .

ولنفترض أن كلامهم صحيح .. هل أقاموا دعائمه على أساس من البحث  
العلمى . بمعنى هل أجروا أبحاثاً على أبناء النساء العاملات أو هؤلاء المنحرفين من  
الشباب والصبية لمعرفة ما اذا كانت النساء العاملات هن أمهات هذه الشريحة من الأبناء  
الضالة ، أو أن هؤلاء الشباب والصبية هم أبناء تلك النساء العاملات .

أليست هذه زويدة في فئجان .. أليست انحرافاً بالرأى العام الذى لابد وأن يوجه الى  
ما هو أهم وأكثر ضرورة ، لتعبئة المواطن والمواطنة ضد تلك الأخطار الوطنية التى تهدد  
وطنهم ؟

إنه مجرد سؤال .

• • •

## [ المساواة النظرية .. واللامساواة الفعلية ]

يقول « النفر القليل صاحب الصوت العالى » ، إن المرأة المصرية حصلت على المساواة العاملة وأنها تستمتع بكل الحقوق ، ولكنها لا تقوم بأى من الواجبات تجاه عملها الانتاجى .

يا للفضيحة الوطنية!!

نسى هذا « النفر القليل » أن يوضح لنا ، أية مساواة هذه التى حصلت عليها المرأة المصرية ، .. ومع من تساوت .. وأيه حقوق هذه التى تستمتع بها .

الذى يقرأ كلامهم المنشور ويسمع أحاديثهم الاذاعية ويرى تلك المتلفزة فى شكل برامج حوارية وأعمال درامية ، يلتقط منها حقائق ظاهرية . المرأة أصبحت وزيرة ، وبرلمانية ، وأستاذة جامعية ، وسفيرة ، تعمل فى المدرسة ثم فى المصنع . المرأة المصرية حصلت على حقوقها السامية قبل كل نساء الشرق الأوسط ، ومن قبل بعض النساء الأوروبيات . وحصلت بالفعل على حق الأجر المتساوى للعمل المتساوى قبل أن تحصل عليه المرأة الأمريكية ( التى لم تحصل على هذا الحق بعد ) .

كل هذا الكلام صحيح مئة فى المائة . بل نقر ونعترف ، أنه صحيح ألف فى المائة .

لكن هذا الكلام ليس مربوط الفرس . مربوط الفرس عندنا هو الواقع الاقتصادى والاجتماعى لمجموع النساء المصريات .

إذا اقتربنا من هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعى فإنهم يبادرون بشن حملة علينا ويتهموننا بالمزايدة والمتاجرة بالآلام الجماهير .. يديرون هذه الأسطوانة المشروخة ومحسرة الصوت .



الواقع الاقتصادى لمجموع النساء فى أى مجتمع هو الذى يحدد مدلول المساواة وإطار الحقوق ثم يحدد الواجبات ويميزها .

إذا أمعنا البحث فى نتائج عقد المرأة العالمى ١٩٧٦ — ١٩٨٥ لوجدناه قد تمخض عن إتفاقية أساسية وضعتها الأمم المتحدة ووقعت عليها الحكومة المصرية ( مسجلة بعض تحفظاتها على الأجزاء المتعلقة بعلاقات الأسرة وأسس تكوينها ) . صدرت الاتفاقية بعنوان « إتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة » .

من الناحية القانونية لايمكن نقد الحكومة المصرية ، لأنها ، وفى كل موثيقها القانونية لاتنقر ولاتنص ولاتضع أى تمييز ضد المرأة خاصة فى مجالى التعليم والعمل . لكن ، من الناحية العملية نجد نتائج التمييز الاقتصادى والاجتماعى واضحة وضوح الشمس . السبب ، هو أن عقد المرأة وكذلك إتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة ، عقد ووضعت فى إطار مفهوم إجتماعى واسع . وهو الاطار الذى يربط المساواة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . هذا ما لم يحدث الى الآن فى بلادنا .

الفكرة باختصار ، هى أن المساواة الكاملة فى فرص النمو التعليمى والاقتصادى والاجتماعى لكل المواطنين لاتتم ولا تتحقق الا فى مجتمع ديناميكى متحرك تحدث فيه تعبئة كاملة للقدرة والإمكانات البشرية والاقتصادية ، يرسم لنفسه هدفا أرقى خلال مرحلة زمنية محددة .. أى من خلال حركة تنمية شاملة تمس التعليم والثقافة والاقتصاد والعمل العام ، تمس الصناعة والزراعة والخدمات ، تمس كل ركن من أركان الوطن وكل مجال من مجالاته . إذا حدثت هذه التنمية ، إتسعت فرص النمو الاسكانى الكمى والكيفى لكل البشر ، رجالا ونساء . وإن لم تحدث ، استمر المجتمع راكدا ، بطيء الحركة الى الامام واستمرت فكرة المساواة بين البشر فيه مجرد نصوص قانونية تتجطم فى التطبيق العمل ليس فقط فى محور الاناث / الذكور وإنما فى محورى الذكور / الذكور والاناث / الاناث .

فى هذا المجتمع الراكد الساكن تصبح فكرة المساواة فكرة مضللة . فالسؤال الذى يطرح .. مع من الذكور تهد النساء مساواتهن .. مع الذكور الأميين .. أو مع الذكور

المتعطلين .. أو مع هؤلاء الذكور الذين يناطحون ويناضلون من أجل بعض المطالب هنا أو هناك ؟

المساواة كقيمة والحرية كقيمة والديمقراطية كقيمة ، تستمر قيم القلّة ، طالما استمر المجتمع هو مجتمع القلّة ، وطالما استمر مجتمعاً ساكناً يحدث تطوره الاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن الفعل الإرادي الجماعي للأغلبية. تتحول هذه القيم إلى قيم المجموعات الواسعة أى الأغلبية ، يوم أن تنشط الخلايا الاجتماعية وبشكل منسق تجاه الهدف التنموي المنشود وخلال الفترة الزمنية المحددة .  
ونأخذ النموذج التالي .

تنص كافة القوانين ولوائح العمل في القطاعين الحكومي العام على مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي . تسجل هذه القوانين وتلك اللوائح مبدأ المساواة بين الأناث والذكور في الأجور والمرتبات الدنيا . وبغض النظر عن المسار الذي يتخذه هذا المبدأ في الحياة العملية للجنسين الا اننا نتساءل ، كم من النساء المصريات من يعرفن هذا المبدأ ؟ وكَم منهن من يشعرن بوجوده ؟ اللاتي يعرفنه هن المشتغلات مقابل الأجر الثابت في الحكومة والقطاع العام ! اذا فهو لا يزال حق ومبدأ الأقلية !  
كَم تبلغ هذه الأقلية ؟

بناء على إحصاء عام ١٩٧٦ بلغ عدد النساء العاملات مقابل الأجر الثابت ١٢٥, ٣٧٤ امرأة عاملة من مجموع القوى العاملة عامة التي بلغت هذا العام ١٠٣٣١٩٠٠ مواطن ومواطنة . أكثر من ذلك ، تم تشكل هذه الأقلية من جموع النساء المصريات اللاتي يدخلن في سن العمل ( من ١٢ — ٦٥ سنة ) .

ايضاً حسب إحصاء عام ١٩٧٦ بلغ عدد النساء اللاتي يدخلن ضمن مايسمى بقوة العمل ١٢٥٠٩٠٠٠ . معنى ذلك أنهن الأقلية في صفوف العاملين والأقلية في صفوف النساء القادرات على العمل .

حق الأجر المتساوي للعمل المتساوي لا يدخل دائرة اهتمام كل النساء وإنما تهتم به أقلية منهن . اذا فهو قيمة غائبة عن جماهير النساء بالرغم من أنه يشكل ركناً أساسياً من أركان المساواة العامة .

وإذا أخذنا نموذجاً آخر سوف نجد الحالة تتكرر ..

لائص قانون واحد على التفرقة بين الفتى والفتاة في التعليم وفي كافة مستوياته وفي كافة مجالاته . ولكن النتيجة تؤكد أن التمييز يحدث في التطبيق .

إذا عدنا الى إحصاء ١٩٧٦ سنجد أن الأمية تنتشر في صفوف الذكور الداخلين قوة العمل بنسبة ٤١,٤ ٪ في حين أنها تنتشر في صفوف النساء من ذات الشريحة بنسبة ٦٩,٩ ٪ ، ثم سنجد أن نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية والعليا من الذكور ترتفع الى ٣,٣ ٪ في حين أنها تنخفض الى ١ ٪ في صفوف النساء . ويتكرر ذات التمييز في شرائح القادرين على الكتابة والقراءة ٢٨,٤ ٪ للذكور ، و ١٣,٣ ٪ للإناث والحاصلين على الشهادة الابتدائية ١٠,٥ ٪ للذكور و ٥,٨ ٪ للإناث والشهادة الثانوية ١٥,٢ ٪ للذكور و ٧,٩ ٪ للإناث .

من المؤكد أن وضع النساء خلال العقود الزمنية الأخيرة أفضل من وضعهن خلال بدايات القرن العشرين . بالفعل ، أحرزن تقدما . لكنه ليس التقدم الذي يؤكد على وجود المساواة وتوافر الحقوق والتمتع بكل طيبات المجتمع .

وحتى إذا درسنا وضع الأجور والمرتبات في مسارها الوظيفي فسوف نجد تفرقة وتمييزاً .

في الدراسة التي أعدها مكتب العمل الدولي والتي باشرها الخبيران بشت هانس وسمير رضوان والتي تحمل عنوان « فرص الاستخدام والعدالة في مصر » جاء الجدول التالي الذي يشير الى فروق الأجور والمرتبات بين الذكور والإناث في مصر ( ذكر الجدول المتوسطات الأسبوعية في الأجور بين الجنسين في الحكومة والصناعة والتجارة والمتوسطات اليومية في الزراعة بالقرش المصري ) .

السنة	العاملون بالأجر		العاملون بالمرتب		العاملون بالزراعة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
	(أسبوعيا)	(أسبوعيا)	(أسبوعيا)	(أسبوعيا)	(أسبوعيا)	(أسبوعيا)
١٩٧٦	٦٦١	٤٩٦	١١٢١	٧٢٥	٦١,٥	٢٧,٥

تتضح حقيقة اللامساواة من الجدول ففروق الاجور والمرتبات بين الذكور وبين الاناث ، حتى في ظل مبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى ، تتواجد في كافة القطاعات . متوسط أجور العاملين بالأجر بلغ ٦٦١ قرشا ومتوسط أجور العاملات بالأجر بلغ ٤٩٦ قرشا متوسط أجور العاملين بالمرتب ١١٢١ قرشا ومتوسط أجور العاملات بالمرتب ٧٢٥ قرشا . اما في الزراعة فتتبلور مأساة العاملة الزراعية التي ينخفض أجرها الى ٢٧,٥ (كمتوسط) في حين يبلغ متوسط أجر العامل الزراعى ٦١,٥ قرشا .

هذه هي الأرقام والاحصائيات التى توضح المساواة أو اللامساواة الفعليتين .  
ومع ذلك ..

نحن فخورات بأن مجلس الوزراء يضم امرأة عاملة .. وأن لدينا برلمانيات وأن جامعاتنا بها ٩٩٢ أستاذة جامعية . ولكن فخرنا سيزداد وتباهينا سينمو يوم أن تقف الوزيرة والبرلمانيات ليعلن أن الأمية لم تعد تعشش في صفوف نساء مصر .. وان المرأة المصرية باتت قوة لايمكن الاستغناء عنها في التنمية .. وان نساء مصر يعملن بسواعدهن مع سواعد الرجال من أجل بناء مجد الوطن .

\*\*\*

## الغريب .. إنهم يحملون المرأة مستولية الفساد .

في عام ١٩٨٣ ، دعيت إحدى النساء العاملات المصريات للمشاركة في حلقة نقاشية نظمها جامعة بيركلي الأمريكية تحت عنوان « المرأة العاملة في الدول النامية في ظل العلاقات الصناعية للشركات متعددة الجنسية ». تتواجد جامعة بيركلي في مدينة صغيرة في ولاية كاليفورنيا الشمالية ، وتبعد بمسافة عشرة كيلومترات تقريبا عن سان فرانسيسكو عاصمة الولاية . يربطها بسان فرانسيسكو كوبري ممتد امتدادا رائعا على أضيق نقطتي التقاء خليج سان فرانسيسكو الشهير والذي يخرج على المحيط الهادى عند بوابة الجولدن جيت «البوابة الذهبية» . بالفعل تتميز هذه المنطقة عن الولايات المتحدة الأمريكية بالسخاء الجم في مجالين ، المال والجمال الطبيعي .

عند مرور المرأة العاملة المصرية من منطقة استلام الحقايب في مطار سان-فرانسيسكو ، تقدم منها أمريكى متقدم في السن يحمل وجهه علامات الحب والطيبة وقدم لها كتيباً صغيراً يحمل عنوان «التوعية ضد الاعتداء على النساء». للوهلة الأولى امتنعت المصرية عن تقبل الكتيب اعتقاداً منها أن الأمريكى الطيب قد خدع في سنها . فهي على مشارف العقد الخمسينى ، تطل عيناها على العالم من خلال نظارة باتت الضرورة ذاتها ، وحتى سمعها ، لم يعد يلتقط كل مايقال حولها. خلاصة القول ان مافات من سنوات عمر أصبح أضعاف ماتبقى . كيف يمكن لهذا الأمريكى الطيب أن يتوقع لها سوء بعد أن باتت عناصر الاغراء تاريخاً قديماً .

لكن الأمريكى صمم على إعطائها الكتيب وقال «لا تهملى قراءته»

أجابته «لكنى لم أعد في سن يلفت النظر».

فرد عليها : «هنا لا يهم ، فإن الاعتداء على النساء هنا لا يتم بواقع من الكبت الجنسى

وانما بدا بدافع من الكبت الاجتماعى»

عاشت المرأة العاملة المصرية عشرة أيام في هذه البقعة الجميلة من الولايات المتحدة الأمريكية . بقعة جميلة بالفعل ، خضراء ، غنية ، مليئة بالخيرات ، وأحرزت تقدما مادية بدرجة تجل العقل ، بالإضافة الى استمتاعها بتلك المناقشات الغنية المتنوعة التي دارت في الندوة عن النساء العاملات في الدول النامية التي تطل على حوض المحيط الهادى من جانبه الاسيوى . كل شيء كان رائعا وجميلا ماعدا هذا الاحساس الذى كان يجثم على صدرها فترة غروب الشمس وبعدها .. إحساس دفن بالخوف من الاعتداء عليها .. «مصيبة قد تحدث ، تفسد كل مافات من العمر وكل ماهو آت !» لذلك اتبعت أول نصائح الكتيب «الامتناع عن الخروج المنفرد ليلا» . فافسدت كآبة الليل بهجة النهار .

وتحولت القارة الأمريكية الشمالية الى غرفة في فندق بها جهاز تليفزيون كبير وملون يمكنه عرض اثنتى عشر محطة إرسال تعمل طوال الـ ٢٤ ساعة .  
كان حظر تجول إرادى .

لم أقصد بهذه الواقعة ان أسب الشعب الأمريكى . فالشعب في الولايات المتحدة الأمريكية شعب مناضل . فهو الشعب الذى قدمت لنا طبقته العاملة حادث الاحتفال بأول مايو والذى استمرت الطبقة العاملة العالمية تحتفل به منذ عام ١٨٨٦ والى الآن . كذلك هو الشعب الذى قدمت لنا نساءه العاملات أحداث يوم ٨ مارس اليوم الذى يسجل عالميا يوم المرأة العالمى . إنما أردت ان أقول ان الانحراف الخلقى الذى يمارسه الشباب في أى مكان ليس من صنع النساء العاملات أو غير العاملات في هذا المكان . وإنما يكون دائما وليد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع . إنه سلوك إجتماعى كما عبر عنه الأمريكى الطيب «بالكبت الاجتماعى» . حيث توجد أزمة اقتصادية ، تتوالد أزمة اجتماعية ثم تولد الأزمات ، مع استمرارها ، إنحلالا وانحرافا خلقين ليس فقط في صفوف الشباب من الجنسين وإنما في صفوف كل شرائح السن القادرة على ممارسة الانحراف ، بداية من شرائح الاطفال والصبية الى شريحة هؤلاء الراشدين الذين يمارسون أعمال الرشوة وينظمون عمليات التهريب وتجارة المخدرات وينشطون كل سلعة ممكنة في السوق السوداء .

الآزمة الاقتصادية التى هى وليدة الخلل فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع تولد البطالة والفقر .. وهما القاعدتان الملائمتان لاستشرء الانحراف والفساد الخلقيين . هل نتذكر ماكان يعانيه الصينيون قبل إنتصار ثورتهم الاشتراكية عام ١٩٤٨ ؟ كان هذا الشعب العظيم الذى بنى إحدى معجزات العالم ، وأسهم فى بناء حضارة قديمة عالمية كبرى وفلسفة خلقية لاتزال تتبع وتدرس ، من اكثر شعوب العالم تدخيناً للأفيون ! كان الشعب الصينى يعيش فى غيبوبة كاملة ودائمة . ثم وبعد أن تغير نظامه الاقتصادى الاجتماعى بات نموذجاً للشعوب الواعية التى تزرع وتحصد وتصنع . وبغض النظر عن السياسة العامة الدولية التى تنتهجها الدولة الصينية ، فإن أى زائر لهذا البلد الكبير الذى يضم أكثر من ألف مليون مواطن ومواطنة لايمكنه الا ان يظهر إعجابه بمدى مايمتتع به هذا الشعب من أمانه ودقة وانتظام وأدب . بات تدخين الأفيون .. صفحة سوداء فى تاريخ من استعمر ومن استغل هذا الشعب .

اثبتت التجارب اليومية لكل الشعوب ان الانحلال الخلقي الذى يظهر فى صفوف أى شعب وفى ظل أى مجتمع ليس من صنع النساء فى هذا الشعب وذلك المجتمع ، إنما تصبح النساء فيه فهسة كالفرائس الأخرى .

فالأم المنجبة لعدد من الابناء ، سواء كانت متعلمة أو أمية ، سواء كانت واعية أو بسيطة التكوين الفكرى . سواء كانت عاملة أو ربة بيت ، لايمكن أن تتصور أبناءها إلا رجالاً أشداء . يتوالد طموحها فى أبنائها من كونها أهمم التى أنجبتهم .. فهى تريد لهم أولاً تلاميذ فى الابتدائى ثم فى الأعدادى ثم فى الثانوى ، وياحبذا لو رأتهم طلبة فى الجامعة ثم مهنيين أشداء يملأون عليها البيت بالدخل الوفير والرزق الحلال . بالطبع .. إنها لاتريدهم أميين أو فقراء أو منحلين . نرى فيهم طموحاتها وطموحات زوجها .. ترى فيهم ماقاتها .. تضع فيهم كل آمالها التى تراها وتفهمها . وهى تحاول .. ولكنها تواجه دائماً بعقبات لم تضعها ولم ترغب فى تواجدها . عقبات أوجدتها النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى لم يستطع أن يوفر المكان لهؤلاء الأطفال فى المدارس . أو وفر لهم مدرسة هزلة النبيان التعليمى والتربوى . وهو ذات النظام الذى أجبر هذه الأم على

«الزج» بأبنائها الى العمل المبكر فى الحقل أو فى الورشة أو فى دكان صغير أو فى منزل للخدمة الخ هذه الأعمال الصغيرة التى لاتتواجد الا فى إطار من تخلف اقتصادى واجتماعى .

بدلاً من تواجد هذا الصسى فى المؤسسة التعليمية الحكومية ، ليتعلم فنون القراءة والكتابة والتاريخ والحساب والحساب والجغرافية وسلوكيات الحديث والتصرف الاجتماعى وليؤهل الى العمل المنتج المنظم ، تواجد فى تلك الأعمال الصغيرة التى تستنزف قدراته الغضة وتجعله يعاشر هؤلاء القوم المدخنين ويجرى فى تلك الشوارع التى تضم التجار الصغار ، ويتعرف على هذا المهرب وذلك المرتشى أو الفاسد .. فتفتح عينه مبكراً على أعمال يندى لها جبين بعض الكبار البالغين .

وهل تستطيع أم فقيرة أمية أن تغلق باب بيتها على أبناء لفظتهم المدرسة بدعوى حماية أخلاقهم من المؤثرات الاجتماعية الفاسدة المتواجدة فى الشارع . حتى لو كانت هذه الأم ربة بيت لاتعمل .. هل تستطيع ؟ .

الذين يلقون بأسباب انحراف الشباب والأطفال على عمل المرأة المنتجة يتعمدون طمس الحقائق لتوه المسببات الحقيقية ويتم تضليل المجتمع ككل . إنهم يحاولون الانحراف بالصراع الاجتماعى من مجرى الى آخر . بدلاً من تشخيص السبب بشكل موضوعى وعمل ، يشخصونه على طريقة الذين يضللون الشرطى أثناء تتبعه اللص.. الحق ، الحرامى جرى من هنا ، وفى الحقيقة أن اللص جرى الى الناحية الأخرى . فيفقد الشرطى الطريق الى اللص ويستمر اللص فى السرقة والنهب والسلب ، ويستمر الشرطى فى الجرى فى الشوارع بلا تحقيق لاي هدف .

الغريب أن الذين يحملون عمل المرأة المنتجة مسئولية إهمال الأبناء تروها وخلقيا بحيث يترمون فى بؤر الفساد والسموم البيضاء والمخدرات لم يناقشوا ولو لمرة واحدة طريقة تسلب هذه السلع المدمرة الى المجتمع المصرى ، ثم الى الشوارع والازمة والحارات .

كيف وصلت هذه السلع الى هذه المواقع ؟

هل تقوم النساء العاملات المصريات بجلبها الى أسواقها التحتية فى البلاد ؟  
إن منهاج مناقشة المشاكل بات مَفَكِّكا وردينا بحيث أصبحت القاعدة الى نسير



عليها في حواراتنا الخاصة والعامة هي ان تناقش النتائج دون المسببات ، النهايات دون المقدمات . فالخدرات تتواجد اولاً .. ثم يتواجد المدمنون عليها . لذلك كان من الواجب على الذين ينهالون بالهجوم على مبدأ اشتغال المرأة وانخراطها في العمل الانتاجي ويحملونها مسؤولية انحراف الشباب والأطفال أن يوجهوا هجومهم وتقدمهم إلى نظام الامن المفكك الذى تتسلل من خلال ثغراته هذه السلع المدمرة الى البلاد .

النساء العاملات في مصر لسن المسكات بنظام الأمن في مصر . بالتالى لسن المسفولات عن رواج هذه السلع المميته المغيبة . إنهن يعانين من تواجدها لانها لا تستلجج الابناء فحسب وإنما تستلجج الزوج قبل الأولاد .. كذلك تمتص دخل الأسرة وتخلق عدم توازن بين الجزء المنفق عليها والآخر الموجه للغذاء والكساء والملبس . كم كنا نود .. قبل أن تنهال السياط على النساء العاملات وقيل أن يجلدن بهذا المطلب غير العادل وغير المتقدم وهو «عودة المرأة الى البيت» ، أن تجري مراكز البحوث التابعة للدولة بحثاً مع زوجات الرجال الذين يلبجأون الى مصحات الادمان وتسلطن : «أى مجالات الانفاق تفضلن .. الانفاق على تعاطي الخدرات .. أم على غذاء الابناء» لاشك أننا جميعا نستطيع الوصول الى الاجابة .. حتى قبل طرح السؤال .

تنشقة الطفولة ليست مسؤولية الأم منفردة . إنها مسؤولية مشتركة بينها وبين الدولة الحديثة . هكذا يراها العالم الآن . فالدولة الحديثة مسؤولة عن إيجاد مراكز الطفولة والأمومة ثم الحضانات ثم المدارس ثم المؤسسات الثقافية التى توجه الأطفال ثم هي المسؤولة — وحدها — عن إيجاد فرص العمل للأجيال الناشئة . لماذا يتحدث المسؤولون كثيراً عن أن «الطفولة صانعة المستقبل» ، أليس المستقبل هو مستقبل الوطن . كيف تكون الأم ومفردها سواء كانت امرأة عاملة أو ربة بيت هي المسؤولة عن مستقبل الوطن ؟!

ثم ، الا ندفع لهذه الدولة الحديثة الضرائب . والا توجه حصيلة الضرائب الى الخدمات . والا يدخل التعليم في مجال الخدمات .. إنها سلسلة من التساؤلات التى تقود الى التأكيد على أن الانحرافات التى تقع فيها شريحة من شبابنا وأطفالنا ليست من ناتج إهمال الأم لأبناءها أو ناتج انقضاء ساعات محددة يومية عنهم لتلحق بعملها الانتاجى ، إنما

ناتج إهمال الدولة الحديثة لأبناءها. تخرج الأم من البيت لتسهم في زيادة الناتج الاجتماعي القومي ولتضيف جنيتها الى دخل أسرتها .. هذا حق واجب عليها اذا ما استطاعت .

إن هذه الانحرافات وليدة الخلل الاقتصادي والاجتماعي في البلاد . واذا كان الأطفال والشباب فريسة مباشرة له فإن النساء فريسة غير مباشرة لانهن أمهات لهؤلاء الشباب والأطفال .

• • •

## ملل أم محمد ... والانفجار السكاني

منذ منتصف العقد الستيني أخذت الدولة رسمياً بمبدأ الدعوة إلى تنظيم الأسرة. أنشأت أجهزة خاصة لهذه المهمة التي كان من المفروض أن تصبح شعبية. وأن تكون قد أثمرت بحيث لم يعد الانفجار السكاني على وضعه المالي. حسب الكلام الرسمي المعلن، يتكاثر شعب مصر بعدد ٩٠٠ ألف طفل سنوياً.

لاشك أنه كم كبير بالمقارنة بمساحة الأرض الصالحة للزراعة، كذلك بإمكانات البلاد الاقتصادية. تحضرني قصتان متعلقان بتنظيم الأسرة.

### الأولى :

بعد أن أخذت الدولة بسياسة التوعية لتنظيم الأسرة في العقد الستيني أدرج المركز الدولي لتعليم الكبار بـسرر الليان ( لم يكن قد حول اسمه الى التعليم الوظيفي ) الموضوع في برامج التعليمية . وبدأ الخبراء العاملون فيه توعيه بعض المصريين العاملين بالمركز بالموضوع وملابساته . كان ضمن العاملين فراش أمضى سنوات خدمة كثيرة في المركز ، متزوج وله عدد ( نعم عدد من الأبناء والبنات ) . بدأ الخبراء في استئثاله الى صف تحديد النسل . رحب الرجل لأنه ، وبالرغم من إرتفاع دخله إرتفاعاً نسبياً بسبب عمله في المركز الدولي ، لم يكن قادراً على مواجهة نفقات ومطالب هذا (العدد) من الأبناء والبنات .

إتصل الخبراء بالرجل ثم بزوجته ، بأى محمد وبأم محمد . وبالفعل سارت الأمور سيراً طبيعياً لعدد من الستين كانت الزوجة تذهب خلالها الى عيادة الوحدة المجمعة وتحصل من هناك على الحبوب بالمجان . وفي يوم ، دخل أبو محمد في الصباح الباكر الى المركز ثائراً وإتجه مباشرة الى أحد

الخبراء الذين قاموا بعملية الاقتاع القديمة وأبلغه ان مصيبة وقعت في البيت .

«إيه يا أبو محمد؟»

«أم محمد حامل!»

كيف حدث . ومتى . طرحت مجموعة من الأسئلة . وأبو محمد مصمم ان الحبوب كانت مغشوشة . هكذا قالت أم محمد . «الحبوب الى خذتها أم محمد من الدكتور منذ خمسة شهور كانت مغشوشة» .

عرف الخبراء أن أم محمد حامل في شهرها الخامس . فطلبوا من أم محمد الذهاب شخصيا مع أبي محمد الى الطبيب . وحدث . في الوحدة المجهزة ، وقفت أم محمد أمام الطبيب تؤكد أن الحبوب كانت مغشوشة . وصمم الطبيب أن الحبوب لم تكن أبداً مغشوشة — ثم شرح الطبيب للزوج كيف أن هذه الحبوب تصنع كلها في مصنع واحد وفي وعاء واحد وتغليف على خط تغليف واحد ، لذلك لا يمكن أن تكون أم محمد هي المرأة الوحيدة في سرس اللبان التي وقعت في حظها الحبوب المغشوشة . فإما أن تكون كل الحبوب مغشوشة أو أن تكون كلها سليمة .

يلدو أن أبا محمد لمح الحقيقة . أخذ زوجته وعاد الى المنزل . هناك أقسم يمين « طلاق ثلاثة » أن يعرف الحقيقة . وأمام يمين الطلاق ، خافت فاعترفت .  
قالت أن أصغر أبنائها كبر وذهب الى المدرسة وانها تبقى في البيت بمفردها ففكرت أن تنجب طفلا صغيرا يملأ عليها الفراغ « يملأ على البيت يا أبو محمد .. وأهوه يسلينى لغاية ماترجعوا كلكم بعد الظهر » .

### الثانية :

في بداية عام ١٩٧٤ ، زار وفد من التنظيم النسائي في الاتحاد الاشتراكي العربي جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بدعوة من اتحاد المرأة التشيكوسلوفاكية . وكما هي العادة دائما ، يعقد اجتماع بين الجانبين لتبادل الخبرات والوصول الى المزيد من المعرفة عن كل جانب ، الجانب الضيف والجانب المضيف .  
أنشاء الاجتماع المشترك سأل الجانب التشيكوسلوفاكيا الجانب المصري :  
ماهى أهم مشاكل المرأة المصرية ؟

أجاب الوفد المصري : «الانفجار السكاني»  
ردت التشيكوسلوفاكيات (بالانجليزية) : أوه .. هذا عظيم .  
ثم بادرت المصريات بذات السؤال .  
فأجابت التشيكوسلوفاكيات : «النساء هنا ممتنعات عن الانجاب»  
فأسرعت المصريات (باللغة الانجليزية أيضا) : أوه .. هذا عظيم .  
التحديد الإرادى للنسل الذى تمارسه التشيكوسلوفاكيات عظيم بالنسبة  
للمصريات .. وكثرة الانجاب الذى تمارسه المصريات عظيم بالنسبة  
للتشيكوسلوفاكيات .

ماذا أردت أن أوضح من القصتين .  
تنظيم الأسرة أو الحد من الانجاب لم ولن يكون مسألة سياسية تقوم بها الحكومة من  
خلال أجهزة رسمية وغير رسمية . الحد من الانجاب مسألة اقتناع من جانب المرأة . هو  
موقف ذاتى تصل اليه المرأة بذاتها إذا ما اقتنعت أن كثرة الانجاب تتعارض مع حقيقة  
هاما فى حياتها .

أليست أم محمد التى إدعت ان الحبوب مغشوشة ثم اخفت عن زوجها حملها  
المبكر ولم تصرح به الا بعد خمسة شهور قد سلكت موقفا ذاتيا وعمليا . هذه السيدة ربة  
بيت ريفية . أنجبت عددا من الابناء . كبر العدد ودخل المدارس فاحست بفراغ فى  
حياتها . فلجأت الى أبسط أسلوب ملء الفراغ ولاتيات الذات . لجأت الى إنجاب  
البشر . فالحياة الريفية الرتيبة والبيت الريفى البسيط والدخل الريفى المتواضع يجعل من  
نهار هذه السيدة فراغاً فى فراغ . الانجاب هنا هو ملء لهذا الفراغ .

المرأة التشيكوسلوفاكية التى تشكل نسبة العاملات فيها ٤٨ ٪ من قوة العمل الكلية  
فى البلاد ، لاتلجأ الى الانجاب بل تحد منه . لأنها عاملة منتجة ، لاتجد فراغاً فى حياتها  
اليومية . تحقق ذاتها فى نموها الوظيفى وتحركاتها الاجتماعية وطموحاتها العامة والخاصة ،  
فهى على علم ان إنجاب طفل ثان أو ثالث سوف يتعارض مع حقائق ثابتة يومية فى  
حياتها وقد يشغلها وتعجب عنها فرصا فى العاملين الانتاجى والعام . لذلك تنجبه إراديا

الى الحد من الانجاب دون وجود أية أجهزة دعائية لتنظيم الأسرة التشيكوسلوفاكية في البلاد .

حالة أم محمد ليست شاذة .. وحالة النساء التشيكوسلوفاكيات ليست شاذة أيضا .

حالتان طبيعيتان للغاية . توجه المرأة العاملة تجاه الانجاب يختلف عن توجه ربة البيت .

وقد يبادر البعض بسؤال : ألا تقولين إن المرأة الريفية هي أولى المنتجات المصريات .. كيف اذا تبرهن جنوحها الى الانجاب الكثير ؟

نعيد التأكيد على أن النساء العاملات ، وبحكم انخراطهن في العمل الانتاجى اليومى يملن الى الحد من الانجاب - لكن أى نساء عاملات تعنى ؟

عندما نقول النساء العاملات ، فاننا نعنى المنخرطات في أعمال إنتاجية منظمة ، ومستقلة الأجر . نحن لانعنى كافة النساء الناشطات اقتصادياً . الفرق بين الشريختين شاسع . المرأة العاملة التى تنتج في إطار من وحدة إقتصادية ، لها ساعات عمل محددة وقوانين ولوائح تقدم حقوقاً اجتماعياً للعاملين فيها تختلف عن زميلتها التى تنشط اقتصادياً في الزراعة والتجارة والخدمات ، ولكن خارج تلك الوحدات التى أشرت إليها .

الاثنان نشيطتان اقتصادياً ، لكن الأولى تعمل في إطار جماعى يفرض عليها التزامات ويغير من توجهاتها العامة والخاصة ومنها توجهها تجاه الانجاب وتجاه الاستقلال الخاص وحتى تجاه السلوكيات اليومية . أما الثانية فهى تقع خارج دائرة المؤثرات الاجتماعية التى تغير من إتجاهاتها هذه .

ويمكن مراقبة امرأتين نشطتين اقتصادياً .. الأولى في مصنع . تذهب في موعد وتعود في موعد محدد . تعرف أن الأجازه تعنى الخصم من المرتب . وتعرف أن اجازات الوضع تساوى كذا يوماً وإن نجاب اكثر من ثلاثة يعنى ضياع بعض الحقوق . وإن الانجاب وتربية الطفل تعنيان التخلي عن «الأوفر تايم» وأنها لاتستطيع بأى شكل اصطحاب ابنها

الى العمل معها . ثم الثانية فى الريف . تعمل فى الحقل وليس لها مواعيد عمل محددة ولا اجازات ولا ترفقات . تستطيع اصطحاب ابنها معها وتركه فى رعاية أخته التى تكبره بسنوات قليلة . الأولى هى المرأة العاملة فى وحدة منظمة والثانية مجرد امرأة عاملة وتسمى من النشاطات اقتصادياً .

ذلك النفر الذى رفع دعوة «عودة المرأة الى البيت» لم يكلف خاطره دراسة العلاقة العكسية بين عمل المرأة الإنتاجى والمنظم وبين اتجاهاتها نحو الانجاب . انه يلتقط بعض الموضوعات التى يراها مثيرة للقراءة والكتابة دون التدقيق فى تأثيرها حتى على تلك السياسات الرسمية التى تنتهجها الدولة .

إننا نرد على هذا النفر القليل الذى أثار زوبعة كبيرة والذى ارتفع صوته أكثر من اللازم . نرد عليه عليه بإعادة طرح المطالب الأساسية لنساء مصر .. وهى أننا نريد أن نرى أغليبتنا وقد انخرطت فى العمل الإنتاجى المنظم فى الزراعة والصناعة والخدمات .. فى كافة فروع العمل . يومها لن نحتاج الدولة الى كل هذه الأجهزة المكلفة التى تقوم بالاعلان عن أهمية تنظيم الأسرة . لن نحتاج الى ذلك الاعلان ثقيل الظل الذى كان يأمرنا بالنظر حولنا .. ولم يقل لنا لماذا حولنا بالتحديد .

الاعلان الذى صممه خبير أمريكى فشل فى توصيل معناه إلينا .. واستمرت نساء مصر ينجبن أطفالا ليس إغاظه فى أبعد أو لعدم القدرة على النظر حولهن .. وإنما لأن الخبير وغيره من الخبراء لم يفهموا جيدا قضية الست أم محمد .

• • •

## تقسيم العمل وادعاء حماية المرأة

في بعض مراحل التطور الاجتماعي يفرض على جنسى المجتمع تقسيم جائر للعمل ، بحجة: حماية المرأة — ذلك الكيان الرقيق المسمى بالجنس اللطيف — من قسوة العمل الانتاجى .

ثبت مع الأيام أن تقسيم العمل المفروض على جنسى المجتمع اكثف قسوة على النساء ، بل إنه تقسيم متخلف ورجعى .

بعد أن أصبح القطن هو المحصول التصديرى الرئيسى للبلاد بدأت صناعة القطن فى مصر . فنشأت أولى مراحل هذه الصناعة . فظهرت المحالج التى كان يدخلها القطن فى جوالات ليخرج منها فى بالات تشحن الى مصانع الغزل والنسيج فى انجلترا . خطت المرأة المصرية أولى خطوات العمل الانتاجى الصناعى فى هذه الوحدات ، محالج القطن .

فى هذه المحالج ، توجد مرحلة تصنيع اسمها «الفرفة» كان النساء والأطفال يقمن بفرفة القطن فى بداية إنشاء هذه الوحدات فى البلاد . ولأدرى إذا كن لايزلن يقمن بها الى الآن أو لا . أرجو أن تكون الدولة قد طورت من هذه الصناعة بحيث يتم تحرير الانسان العامل من كافة نتائجها الصحية المميتة .

قاعة «الفرفة» تستوعب كميات كبيرة من القطن القادم من الحقول يلقي بكميات هائلة منه فى هذه القاعات . ثم تقوم النساء والأطفال بالهجوم عليه ويعثره بالأيدى لساعات حتى يتخلص من الأتربة والشوائب العالقة به ويصبح وزنه فى المرحلة التالية وهى الكبس «صافياً» أى قطناً خاماً بلا أتربة .

تعيش النساء والأطفال فى هذه القاعات لساعات فى جو من الأتربة وغبار القطن مما يسبب لهم امراضاً صدرية حادة . وعندما جاء هارولد بتلر ، المدير المساعد فى مكتب



العمل الدولى الى مصر عام ١٩٣٢ لدراسة شئون العمل والعمال ولكتابة تقارير وتوصيات الى الحكومة المصرية ، زار عددا من هذه المحالج في المحلة وطنطا وأوصى في تقاريره الى أهمية إصدار تشريعات لحماية الطفولة والنساء من أخطار العمل . لذلك صدر القانون ٤٨ لعام ١٩٣٣ بشأن تنظيم تشغيل الأحداث والقانون ٨٠ لعام ١٩٣٣ بشأن تنظيم تشغيل النساء . لم يكن صدور القانون صدفة وإنما كان بسبب سوء الحالة الصحية التى لمسها وكتب عنها هارولد بتلر في تقريره الى الحكومة المصرية . الكلام المعسول الذى نسمعه عن تقسيم عمل يحمى المرأة ، يتحول فى المجتمع الرأسمالى الى فعل مدمر .

لأن الرأسمالية عندما تحدد — وبالقانون — أنواع الأعمال التى يحظر فيها تشغيل النساء ، ثم تظنطن «بانجازاتها الانسانية تجاه النساء العاملات ، فإنها فى الحقيقة تعتمد عدم مناقشة صلب وجوهر ومضمون عناصر حماية النساء العاملات فى البلاد . الرأسمالية تحدد إتجاهاتها نحو حماية النساء العاملات بفرض تقسيم عمل ، لكل قسم من العمل الجنس الذى يتلاءم معه ومع طبيعته ومكوناته الفسيولوجية التى تراها الرأسمالية . الرجال يعملون فى الصناعة الثقيلة . النساء يصلحن فى الاعمال الدقيقة ، الرجال يتلاءمون مع الصناعات الهندسية والكهربائية . النساء يصلحن سكرتيرات وعاملات على الآلات الكاتبة . الرجال يقومون بالأعمال الثقيلة فى الزراعة . النساء يعملن للاعمال الزراعية الخفيفة . الرجال خلقوا للقضاء ، والنساء تلاتمنهن مهنة المحاماة . الرأسمالية فى إجراءاتها هذا تبعد وتباعد عن صلب وجوهر ومضمون حماية المرأة العاملة من اخطار المهنة التى تعمل بها .

إن محابة النساء العاملات لمحاصرتين فى مجموعة أعمال انتاجية أو خدمية لا يخرجن منها ، ليست جوهر المحابة ولا مضمونها الحقيقى التقدمى . حماية النساء العاملات لابد وأن تبدأ أولا بالاعتراف بوظائفهن الطبيعية فى الحياة كوظائف اجتماعية . نبدأ بالاعتراف بأن الأمومة ورعاية الطفولة هى وظائف اجتماعية يلعب جهد المرأة دورا أساسيا فيها ولكن يقع على المجتمع دور مبدئى آخر فى فرض حمايته عليها فى كافة مراحلها .

قبل نشأة المجتمع الصناعى الحديث ، كانت المرأة جزءا من طبقتين أساسيتين فى المجتمع الاقطاعى الزراعى السابق على الثورة الصناعية ثم التحولات الرأسمالية . كانت إما منتمية الى طبقة الاقطاعيين أو الى طبقة الاقنان ، فى إطار علاقات الطبقة الأولى كانت المرأة — الزوجة والأم — لاتعانى كثيرا مما يسمى العمل المنزلى . فى هذا الوقت والزمان كانت ربة البيت الاقطاعى تستعين بمجهد الاخرى من الطبقة الدنيا فى أعمال البيت وتربية الأولاد وحتى فى ارضاعهم . وفى الجهة المقابلة كانت المرأة الزوجة والأم والواقعة ضمن طبقة الاقنان تجمع بين كافة وظائفها الطبيعية والانتاجية الزراعية التابعة . فهى التى ترعى شئون منزلها وهى التى ترضع ابناءها وهى التى تشارك الزوج فى أعماله الزراعية المفروضة عليه . فى ذلك الوقت كان تنظيم العمل اليومى غير خاضع لنظام وجدول زمنى دقيق ، كذلك لم يكن يدخل فى إطار التنظيم الجماعى . كان يمكن لهذه المنتجة الزراعية أن تخصص الوقت اللازم لكل مسئولية حسب مآثره هـى . رب العمل المباشر فى التنظيم الاجتماعى الجماعى العام أو مسئول العمل المباشر الذى ينفذ القرارات ويراقب العمل المنظم لمجموعة كبيرة من البشر ، لم يكن قد تواجد فى صورته الحالية . بالرغم من كثرة المسئوليات ، وبالرغم من قسوة العمل على كل الجبهات ، الا أن الانفصال بين البيت والحقل ( الذى هو لمعان العمل الرئيسى ) لم يكن قد حدث . هذا بجانب ذلك . والعمال يؤدان معا .

يمكن مراقبة ذلك ، الى الآن ، فى ريف البلاد . المرأة الريفية تستطيع أن تؤدى أعمال منزلها ثم تذهب مع ابناءها الى الحقل أو الى السوق . كما أنها تستطيع أن تبدأ بعمل الزراعة لتعود بعد ذلك الى أعمال البيت .. وبالعكس . فهى تنظم وقتها فى حدود مسئولياتها اليومية وفى إطار قدرتها على إنجاز مايمكن إنجازه .

اختلف الوضع مع نشأة المجتمع الصناعى الحديث ، عندما اضطرت النساء المنخرطات فى العمل فى الصناعة ان ينفصلن لساعات عن المنزل والأولاد للذهاب الى مكان العمل للوقوف لهذه الساعات امام الآلة فى إطار من تنظيم جماعى اجتماعى محكم . اذا امتنعت عن الذهاب الى العمل ، حرمت من الأجر ، واذا ذهبت الى

العمل حرمت من رعاية أولادها . أو بأكثر دقة حرم البيت من مرتبه ، وحرم الابناء من أهمهم .

الرأسمالية تناقش حماية المرأة من مناهج تقسيم العمل بين الاناث والذكور ، أما الاشتراكية فتناقش فكرة الحماية بمنهاج حماية الأسرة أثناء غياب الإناث ثم حمايتها ، هى ، من الأخطار المهنية المصاحبة للعمل الصناعى . هذا هو الفرق .

فى حالة محالج القطن مثلا .. تدفع الرأسمالية بالنساء والأطفال الى قاعات «الفرفة» لانهم — كما تدعى — أسرع حركة من الرجال . فى هذا الاجراء لاتعبأ كثيرا بالأخطار التى يتعرضون لها والتى تأتى فى مقدمتها إصابتهم بالربو الرئوى . اما عندما يسير المجتمع فى التطور الاشتراكى فإن الحماية تبدأ بإجراء الأبحاث التى تسعى الى اختراع الآله التى تقوم مقام العمل اليدوى والبشرى ، بحيث لايتعرض أى عامل أو مواطن أو عاملة أو طفل الى أخطار هذه المهنة . هذا مثال .. ثم مثال آخر .

قيل — ولايزال يقال — ان الرجال هم صناع الصناعة الثقيلة . والى عهد قريب — ربما الى فترة العشرين عاما الماضية — لم تكن للنساء العاملات أية علاقة بهذه الصناعة فيما عدا اللأى قمن بوظائفها الادارية . وعندما كان الحديث يدور عن هذه الصناعة لم يكن المتحدثون يذهبون بعيدا فيه . فلم يطرحوا فى مناقشاتهم ان هذه الصناعة — وخاصة فى بعض خطوط إنتاجها — تحتاج الى البشر الأشداء . فلاشياء وحدهم هم القادرون على العمل مع الصلب المصهور أو الحديد الساخن أثناء تشكيله . ولم يذكروا على الاطلاق ان إدارات هذه الصناعة تفرز الرجال المتقدمين إليها ، الأشداء منهم ، يعملون على خطوط الانتاج الصعبة ، وذوو البنية الضعيفة يلحقون بالعمل فى أقسام أخرى وعلى خطوط إنتاج أسهل .

خلال العشرين عاما الماضية أدخلت تحسينات تكنولوجية على الكثير من آلتها بحيث تطور العمل وسمح بتساوى الأشداء مع غير الأشداء . أصبحت الآله هى الشدة ذاتها . فى هذه الحالة دخلت النساء العاملات الى الصناعة الثقيلة المتطورة مثلها مثل

الرجال ضعاف البنية . في المانيا الديمقراطية والسويد نجد النساء العاملات يجلسن في مقصورات زجاجية وأمامهن مجموعة مركبة من الأزرار والمحركات والجداول تضغط العاملة على الأزرار ثم تدفع بالمحركات وتتبع الجداول فيم العمل وهى بعيدة كل البعد عن أخطار المهنة ومشقاتها .

نسى الرأسماليون ان يسجلوا ان تقسيم العمل الذى فرضوه على جنسى المجتمع لم يكن بدافع الرحمة بالنساء العاملات وإنما يعود أحد أسبابه الى التخلف العلمى والتكنولوجى .. والآن لابد أن نذكرهم ان التقدم التكنولوجى قد حطم هذا التقسيم في بعض البلدان .  
ثم مثال ثالث .

بالرغم من هذا التقسيم المبني على التفرقة بين الجنسين، تلجأ الرأسمالية ذاتها الى تحطيمه .. متى ؟ .. عندما تواجه أزمة في اليد العاملة الفنية بين الذكور . كان المبدأ السائد ان النقل الثقيل من امتصاص الذكور . ولكن ومشاهدات كل زوار المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ورأسمالية وإشتراكية ، نجد النساء العاملات وهن يجلسن خلف عجلة القيادة فى الاتوبيسات والترام والترولى باس . فى الرأسمالية .. ثم اللجوء الى النساء ملء فراغ تركه الذكور ، وبذلك تم تحطيم التقسيم الجائر .. وفى الاشتراكية تم دخول المرأة العاملة الى النقل الثقيل بسبب الغاء التمييز والغاء التقسيم ذاته .

فى العالمين معا .. الاشتراكى والرأسمالى .. نجد النساء العاملات وقد ارتدبن القفاز على أيديهن وجلسن وراء عجلة قيادة المركبات العامة المزودة .. ثم تحصل تعريفة الركوب فى ذات الوقت . يمكن الفرق فى هذه الحماية المعطاه والمكفولة لأئومة وأبناء هذه العاملة فى هذا المجتمع أو فى المجتمع المواجه الآخر .

المدهش ، والمثير للسخرية ، ان الرأسمالية ترفع شعارها الانسانى الرقيق الخاص بحماية المرأة من أخطار بعض المهن والأعمال وتفرض تقسيمها للعمل الذى يحمى النساء من الانخراط فى صلب العملية الانتاجية أو بعض المجالات الخدمية بهدف الإبقاء على شريحة واسعة منها رصيذا احتياطيا للعمالة وللبطالة .

ولأن الناس فى ظل الرأسمالية لابد وأن يستمروا طبقتين فإنهم أيضا لابد وأن يعاملوا كجنسين . جنس أعلى وآخر أدنى . مثل تعاملها مع الطبقات تماما . أما حماية النساء العاملات فى جوهره ومضمونه الحقيقى .. فهذا ما لم يفكروا فيه على الإطلاق . والا .. كيف يبررون .. رفعمهم لبدأ تقسيم العمل «الانسانى» على أساس من الجنس، ثم رفضهم منح المرأة العاملة إجازات وضع كافية تسمح لها باسترداد صحتها بعد هذا الجهد الانجائى الانسانى العظيم ؟ كيف يبررون وضعهم هذا المبدأ ثم تهرهم من توفير دور حضانة ملائمة لابناء العاملات .. تتناسب تكاليفها مع الأجور التى يدفعونها الى هذه الأم ؟

إننا نفهم حماية المرأة العاملة من أخطار المهنة فى إطار مفهوم أوسع واشمل وهو حماية الطبقة العاملة من تلك الأخطار  
كما أننا نفهم حماية المرأة والأسرة على أنه الاعتراف بهذه الخاصية الانسانية الأصيلة التى تتميز ويتمتع بها النساء العاملات وغير العاملات .. وهى أنها «الرحم» الذى ينمو فيه الجنس البشرى كله .  
المرأة المصرية طبقات .

واحدة تملك أدوات إنتاج .. كملك الأرض أو المصنع أو البيت . لذلك فهى تملك دخلا ثابتا يشد أذرها ويغنيها عن سؤال اللقيم .

واحدة أخرى ، تملك لاشئ .. أى أنها لا تملك شيئا . فهى اذا بلا دخل يشد أزرها ويغنيها عن سؤال نفس اللقيم .

الأولى تملك مظلة اقتصادية . والثانية ، رأسها مكشوف للعراء .  
هذا نفر الذى يرفع دعوة «عودة المرأة الى البيت» لم يمس المرأة الأولى . هذه المالكة التى تملك الدخل والتى ضمنت لها الطبقة التى تنتمى إليها تلك المظلة . إنه يتجه الى تلك التى لا تملك شيئا وتسعى الى أن يصبح لها دخل من عرقها وكدها ومشاركها كافة المنتجين فى العملية الانتاجية . هذا نفر لم يتحدث عن هؤلاء النسوة اللاتي يعتمدن بعوائد الملكية . لقد صب كل نقده وادعاءاته على تلك الضعيفة الفقيرة التى لجأت الى الاحتفاء بعوائد العمل .

فى إدعائهم ان المرأة تخرج من بيتها الى عملها ، فتزىد من أزمة المواصلات العامة .. لم يجرؤ نفر منهم على الاقتراب من اللاقى يمتلكن السيارات الخاصة التى تزدهم بها شوارع العواصم .. لم يجد نفر منهم . خافوا أن تطل إحداهن من نافذة سيارتها وتمسك «بتلابيبهم» «صبا كل ادعاءاتهم المضللة على هذه المسكينة الواقعة أمام الآله او القابعة على مكتب فى جهاز الدولة . ولأنهم يعلمون جيدا ان العاملة على الإله تنتج انتاجاً حقيقيا ، فقد تجاهلوا — ولو إلى حين — وأمسكوا بالثانية وبشكل مباشر وادعوا أنها تفضل اشغال الإبرة و«تقميع البامية» واهتموها بأنها السبب فى تعطيل مصالح الناس وازدياد التعقيدات البيروقراطية وربما كانت السبب الأصل فى انهيار الانفتاح وعزوف المستثمرين المالكين للدولار والفرنك والمارك والين عن الحضور بالسلامة الى أرض مصر . ربما نسوا ان الحقائق والأرقام ستكذبهم .

حسب إحصاء ١٩٧٦ بلغ عدد العاملات فى دواوين الحكومة ١٣٥,٥٩٢ امرأة عاملة من عدد كلى أعلنه الرئيس حسنى مبارك فى خطاب أول مايو ١٩٨٦ يبلغ ٣,٢ مليون موظف وعامل . إذا، فهى أقلية فى المحيط البشرى الحكومى . هل تملك هذه الأقلية أن تسير اتجاهاتها وتوجهاتها الكسولة على الأغلبية نشطة الكفاءة .

ومع ذلك فإن القضية ليست فى الاعداد أو الادعاءات .. إنها فى التوجه العام لهذا النفر . التوجه الخاطىء ضد مصالح مجموع النساء . إنهم ضد التحرك الجماعى المتجه الى التقدم والاستقلال . لأنهم بصراحة لا يستطيعون أن يسجلوا ذلك بصراحة .. البسو كلماتهم معانى أخرى وألبسو المرأة العاملة وقدرتها على المشاركة العامة .. كافة المسؤوليات الاجتماعية التى لا ذنب لها فى حلولها . إنهم يتناسون عن عمد ان العمل قيمة إنسانية . بل هو اعظم القيم الانسانية على الإطلاق . لولا هذه القيمة لما استمرت الانسانية على مدى تاريخها تحرز التقدم على كافة الجهات . هذه القيمة الإنسانية العليا لا يمكن أن تتوالد عنها الرزائل .

الرزائل تتوالد من الرزائل .

عمل المرأة قيمة مضافة الى القيم الأخرى . ونحن .. نريدها ان تسود .

• • •

